



رسالة مفتوحة إلى الدولة الليبية قبل جلسة اجتماع الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لليبيا

حضرات الممثلين الموقرين لدولة ليبيا

نحن المنظمات الموقعة أدناه والأعضاء في ائتلاف المنظمات الليبية لحقوق الإنسان نتطلع بأملٍ إلى انعقاد اجتماع لفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل لليبيا، اليوم في 13 مايو 2015، وناشد دولة ليبيا القبول بالتوصيات المقبلة والعمل على تطبيقها.

فبعد أن بحث الاستعراض الدوري الشامل الأول لليبيا عام 2010 في أداء الدولة في ما يتعلق بأوضاع حقوق الإنسان، تمّ التوصل إلى 120 توصية، قبلت ليبيا بـ 66 منها، ورفضت 24، و أُحيلت للدراسة 30 توصيةً أخرى. في العام 2012، عادت ليبيا وراجعت مواقفها السابقة فأعدت النظر في التوصيات الصادرة عن الاستعراض الأول وقبلت بـ 47 توصية إضافية منها. ولكن، بالرغم من هذه الخطوة الإيجابية، بقيت الأغلبية الساحقة من التوصيات التي قبلت بها ليبيا دون تطبيق.

نتوقف اليوم عند التقرير الذي رفعتة دولة ليبيا إلى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي يتضمّن ملخصاً عن أوضاع حقوق الإنسان في البلاد على مرّ السنوات الأربع والنصف الماضية، بما في ذلك الإنجازات والعقبات، وتقييماً لمدى تطبيق ليبيا للتوصيات التي قبلت بها. فنشيد بالملاحظات الختامية التي وردت في التقرير، والتي تأمل فيها ليبيا أن تعزز حقوق الإنسان بشكلٍ أكبر عن طريق التعاون مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني، وإن كان يؤسفنا مع ذلك أنّ ليبيا لم تقدم على إجراء أي مشاورات وطنية مع المجتمع المدني الليبي لاستطلاع مخاوفه قبل أن تقدّم تقريرها.

كما أنّنا نرحّب باستعداد الدولة الليبية لتطبيق التوصيات التي ستصدر عن الاستعراض الدوري الشامل كما ورد في تقريرها إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ونشجّعها على القبول بكافة التوصيات التي من شأنها أن تجعل سلوك الدولة متوافقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومع أفضل الممارسات في هذا المجال. ونحثّ الدولة الليبية بشكلٍ خاص على القبول بالتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان المعرضة دوماً للخطر أو الانتهاك في ليبيا، ونذكر منها التوصيات التي تضمن حماية أكبر لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحقوق الأشخاص المشردين داخلياً، وحقوق ذوي الإعاقة، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات والحقوق الثقافية، والحرية من التعذيب.

والى جانب تشجيعنا لدولة ليبيا بالقبول بالتوصيات المقبلة، نشدّ عليها أيضاً أن تستكمل عملية النظر في التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل السابق والتي لم يتمّ تطبيقها بعد. ونذكر الدولة الليبية أن هذه التوصيات السابقة لا تزال ذات صلة بأوضاع حقوق الإنسان اليوم ولا تزال تعبّر عن مخاوف ملحة. وبالتالي، لا بدّ من قراءتها على اعتبار أنّها مكملة للتوصيات المقبلة خلال عملية التطبيق.

كما نناشد دولة ليبيا أن تعمل على إشراك منظمات المجتمع المدني الليبية والتعاون معها خلال عملية تطبيق التوصيات ونطالبها بتوفير الآليات لتسهيل هذه المشاركة وتعزيزها. ففي فترة الاستعراض الدوري الشامل السابق، لم يكن يُسمح للمجتمع المدني بالمشاركة في الآليات الدولية، ومنها الاستعراض الدوري الشامل. وقد أُنثِر ذلك بشكلٍ سلبي على الغاية المرجوة من تلك الآليات وعلى حقوق الإنسان التي يتمتع بها الأفراد والجماعات المحلية في ليبيا.

وأخيراً، نذكر الدولة الليبية بالتزامها بحقوق الإنسان كما هو محدد في تقريرها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ونرجوها الاستفادة من هذه الفرصة لإعادة النظر في أوجه التقصير المرتبطة بالاستعراض الدوري الشامل السابق، والقبول بالتوصيات التي ستصدر عن الاستعراض الدوري الشامل الحالي. وإن ائتلاف المنظمات الليبية لحقوق الإنسان مستعدٌ لتقديم كل الدعم اللازم لضمان تطبيق التوصيات وتعزيز مشاركة المجتمع المدني في العملية.

مع فائق التقدير والاحترام،

المنظمات الموقعة:

محامون من أجل العدالة في ليبيا

حركة النساء قادات

جمعية الرحمة للأعمال الخيرية والإنسانية

المنظمة الوطنية الليبية لتنمية ذوي الإعاقة

الجمعية الليبية للثقافة التباوية

المركز الليبي لحرية الصحافة

